أثـر التغيرات الهيكليـة علـى مؤشـر جرائم الإخـلال بالأمن العام

إعداد

أ.د. محمد ناظم محمد حنفى

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد

عميد كلية التجارة - جامعة طنطا «السابق»

القيادة العامة لشرطة دبي
مركز البحوث والدراسات

أثر التغيرات الهيكلية على مؤشر جرائم الإخلال بالأمن العام

بحث قدم للمؤتمر الشرطي الثالث لتطوير العلوم الأمنية، المؤشرات الأمنية، الذي نظمه مركز البحوث والدراسات بشرطة دبي يومي ٤،٥ نوفمبر ١٩٩٥م.

إعداد
أ.د. محمد ناظم محمد حنفي
أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد
عميد كلية التجارة - جامعة طنطا السابق

دبي
١٩٩٥

■ الهدف من الدراسة والمحتويات

الهدف من هذه الدراسة هو صياغة نموذج لحساب وقياس أثر التغيرات الهيكلية على مؤشر جرائم الإخلال بالأمن وإختيار مدى صلاحيته للتطبيق العملي.

وتشمل هذه الدراسة العناصر التالية:-

أولاً : تمهيد يتناول فيه بصورة موجزة العوامل المؤثرة في الحالة الأمنية.

ثانياً: النموذج الرياضي المستخدم في فصل أثر التغيرات الهيكلية على مؤشر جرائم الإخلال بالأمن.

ثالثاً: تطبيق هذا النموذج المقترح بإستخدام أرقام إفتراضية.

رابعاً: أمثلة لبعض المتغيرات المرتبطة بالتغيرات الهيكلية.

□ أولاً العوامل المؤثرة في الحالة الأمنية:

لا ريب أنه توجد مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق الإستقرار والأمن داخل أي مجتمع أو دولة من الدول، وتأتي العوامل والمتغيرات الإقتصادية على رأس هذه العوامل لأهمية البعد الإقتصادي في توفير الأمن للمجتمع ذلك لأنه لا يمكن قيام وضع أمني مستقر في مجتمع يعاني من قصور في إشباع الحاجات. ونرى هذا مؤيداً من الحق تعالى حينما جاء بعنصر الإشباع والكفاية للأفراد سابقاً لعملية شيوع الأمن وذهاب الخوف من المجتمع الذي يعيشون فيه فقال تعالى. «الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف».

إن زيادة معدلات التنمية الإجتماعية والإقتصادية تولد فرصاً جديدة منتجة تساعد في القضاء على الأسباب التي قد تدفع بعض الأفراد لإرتكاب جرائم معينة، وفي ذات الوقت يجب أن يقترن ذلك بوجود أجهزة فعالة لتوجيه ورقابة النشاط الإقتصادي.

وبالإضافة إلى العوامل الإقتصادية نجد أن للعوامل الإجتماعية دوراً هاماً في التأثير على الحالة الأمنية في المجتمع، ذلك أن المستوى الثقافي والتعليمي للسكان وهيكل السكان من حيث السن والنوع ومتوسط عدد أفراد الأسرة والمعتقدات الإجتماعية والدينية السائدة، ومدى كفاية نظم الضمان الإجتماعي ومتوسط كثافة السكان في كل حجرة، والهجرة الداخلية والخارجية.. كلها عوامل إجتماعية تؤثر على الحالة الأمنية وإختلالها يؤدي إلى أنواع معينة من الجرائم.

ولا شك أن الإنفتاح على العالم الخارجي لأسباب التبادل التجاري وإحتياج عملية التنمية إلى مكونات وعناصر من دول أجنبية يمكن أن يترتب عليه ظهور وشيوع بعض الجرائم أيضاً.

وتأسيساً على ما سبق نجد أن تحقيق الإستقرار والأمن يتطلب تنمية إجتماعية وإقتصادية حقيقية متوازنة ونظام أو جهاز أمني متطور وعصري، ونظام تشريعي وسياسي ديموقراطي يعتمد على الشورى.

ولا شك أن كل مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية تقترن ببعض جرائم الإخلال بالأمن (١) وتتأثر هذه العوامل والمتغيرات بالتطور الهيكلي الذي يحدث في المجتمع.

وجدير بالذكر أنه يوجد إختلاف بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الإجتماعية والإقتصادية. فالنمو الإقتصادي يشتمل على نمو وتطور في المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل الدخل القومي، الإستثمار، العمالة.. الخ، أما التنمية الإجتماعية والإقتصادية فتشمل بجانب النمو على تغير جذري في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية. والتغير الهيكلي له زوايا وجوانب متعددة حيث يمكن فهمه على أنه تغيير في الهياكل الداخلية للأنشطة الإقتصادية والاجتماعية (زراعة وصناعات إستخراجية، صناعات تحويلية، النقل والكهرباء...، تجارة وتوزيع وخدمات) أو ما يمكن تقسيمه إلى القطاع الأول والقطاع الثاني والقطاع الثالث، ويمكن تقسيم كل عنصر من هذه العنصر إلى فروع للنشاط. كما يمكن تصور الهيكل على أساس البعد المكاني في توزيع الناتج والعمالة بحيث يعكس التخصص الإقليمي.

وبالإضافة إلى ما تقدم قد يشمل الهيكل بعض الجوانب الإجتماعية مثل هيكل السكان حسب الحالة التعليمية، هيكل القوى العاملة حسب الحالة التعليمية والهيكل حسب الحالة العملية.

ومما لا شك فيه أن لكل قطاع مشاكله الأمنية التي يمكن تصنيفها وعمل تشابك لها مع المشاكل الأمنية العامة الأخرى أو المشاكل الأمنية التي تختص بها قطاعات أخرى. لذلك يمكن القول أن أثر التنمية الإجتماعية والإقتصادية على تغيير الهياكل

---

(١) انظر الرسم التوضيحي المرفق.

الإقتصادية والاجتماعية يتولد عنه تغيير في الهيكل والأهمية النسبية للجرائم في كل قطاع، هذا يعني أنه بالرغم من وجود عوامل إجتماعية وإقتصادية وسياسية يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات الجرائم إلا أن التغيرات الهيكلية تساهم أيضاً في تغيير مؤشر معدل جرائم الإخلال بالأمن.

ويمكن إستخدام نموذج لتحديد وقياس اثر التغيرات الهيكلية القطاعية ومحاولة تطبيقه أيضاً على الهيكل التعليمي والهيكل التعليمي وإيجاد اثر التغير في هذه الهياكل على تغير مؤشر معدلات جرائم الإخلال بالأمن، وذلك كأمثلة لإستخدامات هذا النموذج.

□ ثانياً: النموذج الرياضي المستخدم في فصل التغيرات الهيكلية على مؤشر جرائم الأمن:

لكي نحدد أثر التغير الهيكلي على معدلات الإخلال بالأمن والجريمة نبدأ بحساب مستوى الإخلال بالأمن والجريمة على المستوى القومي ككل وذلك بإستخدام المعادلة التالية:

$$P = \sum Ps.\ as \quad \text{...(1)}$$

حيث ترمز P لمتوسط الإخلال بالأمن والجريمة في الدولة ككل. Ps لمتوسط الإخلال بالأمن والجريمة في القطاعات والفروع أو في التقسيمات الإجتماعية للسكان أو القوى العاملة (أو يمكن إستخدام العاملين بتفسيماتهم المختلفة). As الأهمية النسبية للقطاعات والفروع.. أو التقسيمات الإجتماعية للسكان أو القوى العاملة (أو يمكن إستخدام العاملين).. وهذا المؤشر يدل على الهيكل.

ويمكن أن يتحقق التغير في مؤشر متوسط الإخلال بالأمن والجريمة في الدولة إما ينمو متوسط الإخلال بالأمن والجريمة في القطاعات أو فروع التقسيمات

الإجتماعية Ps أو بتغيير الأهمية النسبية للقطاعات أو التقسيمات أو بتغيير الأهمية النسبية للقطاعات أو التقسيمات الإجتماعية "As" وبطبيعة الحال يمكن أن يحدث التغير نتيجة لإختلاف قيم كل من "as , Ps" وذلك بالمقارنة بسنة الأساس.

والمرحلة التالية للنموذج هي حساب مؤشر متوسط الإخلال بالأمن والجريمة لكل فرد على أساس هيكل معين (سكان، عمالة قطاعية، عمالة موزعة على أساس مستويات تعليمية أو طبقاً للحالة العملية أو المستويات الوظيفية.. ألخ) كما يلي:-

$$P1 = \sum Ps \quad as,o \qquad (2)$$

وتأسيساً على ما سبق يمكن حساب اثر التغير الهيكلي على الإخلال بالأمن والجريمة.

$$P - p1 = \sum Ps\ as - \sum Ps.\ as,o$$

$$\therefore P - P1 = \sum Ps. \Delta as \qquad (3)$$

وهذا الفرق في مستويات مؤشر الإخلال بالأمن والجريمة يلقي الضوء على التغير في هذا الظواهر الإجتماعية الضارة الذي يتحقق كنتيجة مباشرة للتغيرات الهيلكية.

كما يمكن إستخدام نموذج أخر مكمل لحساب اثر التغير الهيكلي بحيث يمكن التحقق من نتائج النموذج الأول وبأسلوب يوضح مساهمة كل اقسام وعناصر الهيكل في إحداث التغير الكلي لمستويات ومعدلات مؤشر الإخلال بالأمن والجريمة.

إن مساهمة القطاعات أو عناصر الهيكل في التغير في مستوى الإخلال بالأمن والجريمة يمكن حسابها طبقاً للمعادلة التالية:

$$Cs = (Ps - Pt) \quad as \qquad (4)$$

ومن ثم يمكن حساب الاثر الكلي للتغير الهيكلي وذلك بجمع مساهمات القطاعات والفروع أو عناصر الهيكل الإجتماعي المستخدم في تغيير مستويات الإخلال بالأمن ومعدلات الجريمة حسب المعادلة التالية:

$$Cs = \sum (Ps - Pt) \ \Delta \ as \qquad (5)$$

حيث ترمز: Cs للمساهمة الكلية في التغير في مؤشر مستويات الإخلال بالأمن ومعدلات الجريمة من التغير الهيكلي.

Pt مؤشر متوسط الإخلال بالأمن والجريمة على المستوى القومي.

ويمكن إستخدام النموذجين في حساب التغير في مؤشر مستوى الإخلال بالأمن ومعدلات الجريمة المحقق من التغيرات الهيكلية وذلك بإستخدام أرقام إفتراضية لإختبار قدرة النموذج في تحقيق الهدف من تطبيقه.

وعلى أساس المعادلات السابقة يمكن تحديد البيانات والمعاملات التي يجب حسابها لتطبيق النموذج:

١ ـ عدد جرائم الإخلال بالأمن والجريمة موزعة حسب القطاعات الرئيسية للإقتصادية القومي أو طبقا للهياكل الأجتماعية المستخدمة في النموذج.

٢ ـ العمالة موزعة حسب القطاعات الرئيسية للإقتصاد القومي أو طبقاً للهياكل الإجتماعية المستخدمة في النموذج. "as"

٣ ـ متوسط نصيب العامل من جرائم الإخلال بالأمن والجريمة.

٤ ـ هيكل العمالة في سنة الأساس طبقاً للتقسيم المستخدم "as, o" وفي سنة المقارنة As.

٥ ـ الفرق بين نسبة العمالة في القطاعات الرئيسية للإقتصاد القومي في السنة محل الدراسة بالمقارنة بسنة الأساس "Δ as".

ويوجد كثير من الهياكل الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن تقسيمها وتصنيفها بغرض تحقيق هدف معين أو لإيضاح ظاهرة أو متغيرات محددة.

وطبيعي فإننا لا نستطيع في هذا المقام تناول كل هذه الهياكل ولكن سوف نكتفي بتطبيق النموذج المقترح على بعض الهياكل وهي:

١ ـ هيكل العاملين في النشاط الإقتصادي (القطاع الأول ـ القطاع الثاني ـ القطاع الثالث) (١).

٢) هيكل العاملين حسب الحالة التعليية (٢).

٣ ـ هيكل العاملين حسب الحالة العملية (٣).

وجدير بالإشارة إلى أن إستخدام هذا النموذج يتطلب تصنيف الجرائم المختلفة حسب هياكل السكان والعاملين سواء من وجهة النشاط الإقتصادي أو الإقليمي أو الهياكل الإجتماعية المختلفة ومحاولة إيجاد العلاقات بينها.

□ ثالثاً: تطبيق النموذج المقترح بإستخدام ارقام افتراضية[١]

□ رابعاً: أمثلة لبعض المتغيرات المرتبطة بالتغيرات الهيكلية:

يتضح من النموذج السابق انه بالرغم من وجود عوامل كثيرة إجتماعية وإقتصادية وسياسية تؤثر في معدلات جرائم الإخلال بالأمن، إلا أن التغيرات الهيكلية ذاتها تؤثر مباشرة في هذه المعدلات سواء بالسالب أو الموجب.

وبعد أن أوضحنا كيفية قياس أثر التغيرات الهيكلية على مؤشر جرائم الإخلال بالأمن يجدر الإشارة إلى أن نتائج هذا النموذج تتشابك مع كثير من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الأخرى، وفيما يلي بعض أمثلة للمتغيرات التي تتشابك وترتبط مع التغيرات الهيكلية:

١ ـ يمكن أن يتولد عن التغيرات الهيكلية بعض أنواع الهجرات الداخلية غير المنظمة وظهور العشوائيات وزيادة كثافة السكان في المساكن وتصبح هذه

---

(١) انظر الجداول ارقام ١، ٢، ٣ على التوالي التي توضح تطبيق النموذج طبقاً للهياكل السابقة واثر التغير فيها على معدلات الجريمة.

الظواهر بؤر لأمراض إجتماعية داخل المناطق الحضرية، مما يساهم في زيادة معدلات الجرائم وتغيير الأهمية النسبية لأنواع الجرائم وظهور جرائم من نوع جديد.

٢ ـ قد يتولد أيضاً عن هذا التغير الهيكلي إنحسار دور العمل الأسري وتفتت تجمعات الأسر والإختلاط بأنماط سلوكية مغايرة ومختلفة والتعرف على عادات جديدة قد تكون سيئة، وفي بعض الأحوال فان إبتعاد رب الأسرة للعمل في أقليم بعيد يفقده إشرافه المباشر عليها، والانتقال اليومي المتكرر للعاملين من إقليم إلى اخر.. الخ. كل هذا يؤدي إلى إحداث تغيير في معدلات الجريمة وهيكلها.

٣ ـ إن للتغيرات الهيكلية تأثير واضح وبين على انماط الإستهلاك، وتغيير محتويات «سلة المستهلك» مما قد يترتب عليه ظهور وتفشي «عادات المحاكاه» الأمر الذي قد يولد ضغوطاً نفسية على الأفراد والأسر، يترتب عليه أعمال عنف وجرائم معينة.

٤ ـ إن عملية الإصلاح الإقتصادي «كظاهرة عالمية» تتبناها المؤسسات المالية الدولية تتطلب إصلاح للهياكل وعمليات الخصخصة، وهي عمليات في واقع الأمر تهدف إلى بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص أو بمعنى اخر تغيير في هيكل الملكية، ولكن يجب أن يكون الهدف الأساسي من هذه السياسة هو «توسيع قاعدة الملكية» غير إن كثيراً من الدول تخفق في تحقيق هذه الأهداف المتوازنة مما يترتب عليه تركيز في الملكية والثروة وإختلال وتباين في توزيع الدخل مما يؤدي إلى أخطار إجتماعية وجرائم متنوعة.

٥ ـ إن الإنفجار السكاني وإختلال الهرم أو الهيكل السكاني وما يترتب عليه من زيادة ونمو الفئات في سن العمل يضيف ضغوطاً كبيراً على سوق العمل لإستيعاب الأعداد المتزايدة في القوى العاملة مما قد يتولد عنه بطالة سافرة،

وهي من الأمراض الإجتماعية والإقتصادية الخطيرة، التي قد تلقى بالمجتمع في هوة العنف والإخلال بالأمن.

٦ - إن دخول المرأة سوق العمل يؤثر في هيكل العمالة حسب النوع، يجب أن يواكبه نمو وتنمية في المؤسسات الاجتماعية التي تساعد المرأة على القيام بهذا الدور، وذلك مثل الحضانات ورياض الأطفال - إنتشار بعض السلع الإستهلاكية والإستهلاكية المعمرة، التي تساعد المرأة العاملة.. الخ وعدم وجود هذه الخدمات يؤدي إلى تدهور في الظروف الإجتماعية للأسرة يصاحب التغير الهيكلي للعمالة من حيث النوع، ويرتبط هذا الخلل أيضاً ببعض الجرائم.

جدول رقم (١)

اثر التغيرات الهيكلية القطاعيه علي معدلات جرائم الإخلال بالأمن

باستخدام Ps , Δ as

نظامات	عدد حالات الإخلال بالأمن (بالألف) (١)		العمالة بالألف (٢)		متوسط نصيب المشتغل من جرائم الإخلال بالأمن		هيكل العمالة		Δ as
	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	
ق١	١٣٥	١٧٠	٣٢٤٥	٣٧٥١	٠٤٢.	٠٤٥.	٥٤	٥٠.٩	٣.١-
ق٢	٦٥	١١٠	٧٩٨.٧	١١٨٨.٢	٠٨١.	٠٩٣.	١٣.٣	١٦.١	٢.٨+
ق٣	١٠٠	١٣٠	١٩٦٢.٣	٢٤٣٤.٨	٠٥١.	٠٥٣.	٣٢.٧	٣٣	.٣٠+
الإجمالى	٣٠٠	٤١٠	٦٠٠٦	٧٣٧٤	٠٥٠.	٠٥٦.	١٠٠	١٠٠	± صفر

ق١ ،ق٢ ،ق٣ تعنى القطاع الأول والقطاع الثانى والقطاع الثالث .

وباستخدام المعادلة $P - P1 = ps \cdot \Delta as$

.. $P - P1 = (٠٤٥. \times ٣.١ / ١٠٠) + (٠٩٣. \times ٢.٨ / ١٠٠) + (٠٥٣. \times ٣ / ١٠٠)$

$= ٠٠١٣٩٥. + ٠٠٢٢٦. + ٠٠١٥٩. = ٠٠١.$

.. زادت معدلات جرائم الإخلال بالأمن بمقدار واحد لكل ألف من العاملين بسبب التغيرات الهيكلية

باستخدام Cs ، Δ as (Ps - Pt)

القطاع	Ps	Ps - Pt	Δ as	Cs
الأول	٠٤٥.	٠١١-.	٣.١-٪	٠٠٠٣٤١+.
الثانى	٠٩٣.	٠٣٧.	٢.٨+٪	٠٠١٠٣٦+.
الثالث	٠٥٣.	٠٠٣-.	٠.٣+٪	٠٠٠٠٠٠٩-.
الإجمالى	٠٥٦.			٠٠١.

نموذج (٢)

أثر التغيرات الهيكلية في الحالة التعليمية علي معدلات جرائم الإخلال بالأمن

الحالة التعليمية	العدد بالألف للعمالة		الجرائم بالألف		متوسط الجرائم لكل فرد		هيكل العمالة		Δ as
	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥			
أمى لايقرأ ولا يكتب	٢٤٠٢,٤	٢٧٦٢,٨	٢١٦,٢	٢٨١,٧	,٠٨٩٩	,١٠١٩	٣٣,١	٢٨,١	٥-
يقرأ ويكتب	١٢٠١,٢	١٨٠١,١	٧٥,٧	١٣٣	,٠٦٣٠	,٠٧٣٨	١٦,٧	١٨,٤	١,٧+
مؤهل أقل من المتوسط	١٠٨١,٨	١٣٤٠	٥٥,٢	٦٧	,٠٥١٠	,٠٥٠	١٤,٩	١٣,٧	١,٢-
متوسط	١٢١٤,٣	٢١٨٥,٧	٥٧,٠٧	٩١,٧٩٩	,٠٤٦٩	,٠٤١٩٩٩	١٦,٨	٢٢,٣	٥,٥+
عمال	١٣٢١,٣٢	١٧١٧,٦	٣٠,٣	٦١,٨	,٠٢٢٩	,٠٣٥٩	١٨,٥	١٧,٥	١-
الإجمالى	٧٢٢١,٠٢	٩٨٠٧,٢	٤٣٤,٤٧	٦٣٥,٢٩٩٩	,٠٦٠١	,٠٦٤٧	١٠٠	١٠٠	± صفر

وبالتعويض في المعادلة السابقة يكون الناتج كمايلى :

(١٠١٩, × -٥ / ١٠٠) + (٠٧٣٨, × ١,٧ / ١٠٠) + (٠٥٠, × - ١,٢ / ١٠٠) + (٠٤١٩٩, × + ٥,٥ / ١٠٠) + (٠٣٥٩, × -١ / ١٠٠) = ,٠٠٢٤٩

.. زادت معدلات جرائم الإخلال بالأمن بمقدار ٢ لكل ألف من العاملين بسبب التغيرات الهيكلية تقريباً .

الحالة التعليمية	Ps	Ps - Pt	Δas	Cs
أمى لايقرأ ولا يكتب	,١٠١٩	,٠٠٣٧٢	٥-	,٠٠١٨٦ -
يقرأ ويكتب	,٠٧٣٨	,٠٠٩١	١,٧+	,٠٠٠١٥٥
مؤهل أقل من المتوسط	,٠٠٥٠	-,٠١٤٧	١,٢-	,٠٠٠١٧٦٤
متوسط	,٠٤١٩٩	-,٠٢٢٧١	٥,٥+	,٠٠١٢٤٩-
عمال	,٠٣٥٩	-,٠٢٨٨	١-	,٠٠٠٢٨٨
الإجمالى	,٠٦٤٧			,٠٠٢٤٨٩٦

نموذج (٣)

أثر التغيرات الهيكلية في الحالة العملية علي معدلات جرائم الإخلال بالأمن

الحالة الوظيفية	العدد بالألف للعمالة		الجرائم بالألف		متوسط الجرائم لكل عامل		هيكل العمالة		Δ as
	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥	٨٥ - ٩٠	٩٠ - ٩٥			
بعمل لحسابه	١٤٤٩,٢	٢١٧٣,٨	٦٦,٧	١٣٤,٨	,٠٤٦	,٠٦٢	٢٤,١	٢٤,٦	,٥+
بعمل بأجر	٣٤٦٥,٥	٤٨٥١,٧	٢١٤,٨٦	٣٤٤,٥	,٠٦٢	,٠٧١	٥٧,٧	٥٤,٨	٢,٩-
أصحاب الأعمال	٢١٣,٢	٢٦٦,٥	٦,٨٢	٧,١٩٥	,٠٣٢	,٠٢٧	٣,٥	٣,٠١	,٠٤-
بدون أجر (عمل أسرى)	١٥٦,٧	١٨٨,٠٠	١,٤١٠	١,٧٨٦	,٠٠٨٩	,٠٠٩٥	٢,٦٠	٢,١٢	,٤٨-
عاطلون	٧٢١,٣	١٣٧٠,٤	١٠٥,٣	٢١١,٠٤	,١٤٦	,١٥٤	١٢	١٥,٤٠	٣,١٨+
الإجمالى	٦٠٠٦	٨٨٥٠,٤	٣٩٥,٠٩	٦٩٩,٣٢	,٠٦٥٧	,٠٧٩٠	١٠٠	١٠٠	± صفر

وبالتعويض في المعادلة السابقة يكون الناتج كمايلى :

(٠,٦٢ × ٥٠ / ١٠٠) + (٠,٧١ × ٢,٩ / ١٠٠) + (٠,٢٧ × ٠,٤- / ١٠٠) + (٠,٠٠٩٥ × ٠,٤٨ / ١٠٠) + (٠,١٥٤ × ٣,١٨ / ١٠٠) = ٠,٠٠٣٠٩٤٦

.. زادت معدلات جرائم الإخلال بالأمن بمقدار ٣ لكل ألف من العاملين بسبب التغيرات الهيكلية تقريباً .

الحالة الوظيفية	Ps	Ps - Pt	Δas	Cs
بعمل لحسابه	,٠٦٢	,٠١٧-	,٥+	,٠٠٨٥-
بعمل بأجر	,٠٧١	,٠٠٨-	٢,٩-	,٠٢٣٢-
أصحاب الأعمال	,٠٢٧	,٠٥٢-	,٠٤-	,٠٠٢٠٨-
بدون أجر (عمل أسرى)	,٠٠٩٥	,٠٦٩٥-	,٤٨-	,٠٣١٢-
عاطلون	,١٥٤	,٧٥	٣,١٨+	,٢٣٨٥+
الإجمالى	,٠٧٩٠		± صفر	,٠٠٣٠٢١٤

«مؤشرات ومداخل للأمن الداخلى
كعوامل مؤثرة في الحالة الامنية للبلاد»
«الذى اطعمهم من جوع»
«وامنهم من خوف»
المتغيرات الإقتصادية
عمليات توزيع الدخل والتباين في الدخول والثروات - إنتشار البطالة الاجباريه والإختيارية - توزيع السكان بين الريف والحضر - هيكل النشاط الإقتصادى - عمل المرأ والأطفال - الرقابة المفروضة علي القطاعين العام والخاص - النظام الضريبي - معدلات تغير الهيكل الإقتصادى - تغير هيكل العماله
مدى كفاءة جهاز الامن الداخلى
عدد العاملين به - الإستعانة بالمعدات الحديثة - كفاية نظم المعلومات - مخصصات وزارة العدل والداخلية في الموازنة العامة - مدى سيادة القانون وتنفيذه ، فاعلية أجهزة الإعلام ..... ألخ
المتغيرات الإجتماعية
متوسط عدد أفراد الأسرة - هيكل السكان - المستوى الثقافى والتعليمى - المعتقدات السائدة - ترابط الأسرة والهجرة الداخلية والخارجية - متوسط كثافة الحجرة - العلاقات الزوجية - مدى كفاية الضمان الإجتماعى ونطاق مظلة الحماية الإجتماعية القائمة في المجتمع : الحد الأدنى للاجور - التأمين الصحى - إعانات الإسكان - التدريب - الأمومه - الشيخوخه - ..... ألخ
النظام السياسي والتشريعى
مدى سيادة الديمقراطية - مدى فاعلية الرقابة الشعبية - حرية التعبير عن الرأى - سيادة روح الإنتماء للوطن - الشورى - الإهتمام بأولويات العمل الوطنى - ترشيد القرار والنظام البرلمانى - القدوة في المجالين السياسى والإجتماعى والإقتصادى
الإنفتاح على العالم الخارجى
مدى مقاومة عمليات التغريب الثقافى للأمه - فاعلية أجهزة التعامل مع الخارج - مدى المحافظة علي التراث القومى والهوية الذاتية للأمة
جرائم السرقة والنصب : سرقة - نشل - رشوة - إختلاس - جرائم التستر على ذلك : حرائق - ، قطع الطريق - سرقة بالإكراه - نصب وإحتيال - خيانة أمانة ..... ألخ .
جرائم الغش التجارى والتدليس وسلامة المعاملات - فساد الأغلبة ومستلزمات الإنتاج - الإضرار بالمصالح العليا للبلاد من التعامل مع العالم الخارجى - الإتجار بالسلاح - العمله - العملات غير المشروعه ..... ألخ
الإدمان - إرتكاب الأعمال المنافيه للاداب - الاعتداء الجنسى والبدنى - التفكك الإجتماعى - حوادث الطرق - المصنفات النفية - القتل . ..... ألخ
الجرائم السياسية : جرائم آمن الدولة العليا - العنف السياسى - الإرهاب - جرائم الأجانب : إقامة غير مشروعة - مخالفة قوانين - أعمال غير مشروعة ..... ألخ